

## السودان يواجه مرحلة صعبة لاستعادة هيبة الدولة من الفاسدين

محدودية آليات الحكومة الانتقالية لخوض المعركة ضد الفساد تثير الانتقادات والشكوك



السودانيون يتطلعون إلى تحول ديمقراطي حقيقي

فسادا، لكن لم يكن له أثر عملي ملحوظ على أرض الواقع، ربما لأسباب تتعلق بالطبيعة الشمولية لنظام الحكم السابق نفسه وممارسات بعض منسوبيه.

ويؤكد محللون سودانيون أن القوانين وحدها لا تكفي لحماية أي دولة ومؤسساتها من الفساد إذا لم تكن هناك إرادة سياسية واضحة، فبدل كالسودان تلاحقه متلازمة ضعف الإحصاءات والمصادر الرسمية عن حجم الفساد نفسه، خاصة في ظل انعدام الشفافية ونقص المعلومات، وكذلك عدم وجود سوابق في محاربة الفساد للمسؤولين وهم في مناصبهم.

وغالبا ما يكون العزل من المنصب فقط هو الجزاء الأعظم لمن يرتكب جريمة فساد، وبالتالي يتقزم دور القانون في محاربة الفساد في ظل عدم وجود مصادر رسمية لحجم الفساد وعدم تطبيق مفاهيم الحوكمة المتكاملة في المسؤولية والمساءلة ثم المحاسبة.

ولأن السودان يعيش اليوم مرحلة حكم جديد، ينادي بأن تكون إحدى أدوات مكافحة الفساد هي تطبيق القوانين على الجميع بمعايير واحدة، ومراقبة ومنع تباطؤ الإجراءات القضائية وكل ما من شأنه عرقلة سير العدالة في قضايا الفساد وغيرها، فإن السلطات عليها الأخذ بعين الاعتبار تقارير منظمات الشفافية المحلية والدولية لبناء دولة تقوم على العدل والمساواة.

والمجلس التشريعي (البرلمان)، فالقوانين إما غائبة أو غير فاعلة. كما أن التعديلات في القوانين، وبعضها صدر على عجل، لم تخضع للدراسة اللازمة والشمولية التي قد تساعد في ترسيخ قواعد لبناء مؤسسات الدولة بشكل واقعي.

## أدوات بلا فاعلية

فعليا، تواجه الحكومة السودانية مرحلة معقدة من المنظور السياسي قائمة على عدم وجود البنية الأساسية لأنظمة الشفافية والحكم الرشيد، التي تشمل ولا تقتصر على المساءلة والمساواة والمشاركة والشفافية والقدرة على الاستجابة للمتغيرات المختلفة، وعدم وجود استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد.

ولقد أصدرت الدولة ترسانة من القوانين الجزئية للفساد بقيت حبرا على ورق، من بينها قانون المفوضية القومية للشفافية والاستقامة ومكافحة الفساد قبل خمس سنوات، غير أن حكومات البشير في ظل حكم حزب المؤتمر الإسلامي وظفته وطوعته لمصالحها الشخصية دون أن تظهر نتائج ملموسة.

ورغم أن إصدار هذا القانون، الذي جاء استكمالاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر في العام 2014، ساهم في تحسين ترتيب السودان في قائمة دول العالم الأكثر

وكان التقرير السنوي للمنظمة للعام 2020 قد ساق عدة تحديات تواجه مكافحة الفساد، أهمها معيشة الناس المتكاملة في أزمات السلع والخدمات الأساسية، واستمرار الوسطاء والوكلاء وإغفال فصول من قانون حماية المستهلك والتي تراقب حركة الأسعار والمنتجات.

وقد أشار التقرير كذلك إلى الظروف البيئية كالفيضانات وما سببته من وفيات وتدمير لآلاف من المنازل، فضلا عن جائحة كورونا وضعف السعة الاستيعابية للمستشفيات ومراكز العناية الفائقة. وهذه العوامل تعد جزءا بسيطا من سلسلة طويلة تحتاج الحكومة إلى معالجتها لتحقيق السلام على أسس مستدامة.

وعند التعمق أكثر في المشكلة الأساسية التي تعيق مكافحة ظاهرة الفساد، نجد وضع مفوضيات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في الوثيقة الدستورية، وأجهزة رقابية، تحت سلطة الجهاز التنفيذي، بالإضافة إلى عدم نشر تقارير ديوان المراجعة القومي لعامين متتاليين، واستمرار وجود جهات لا تخضع للمراجعة وغياب فعالية وحداثة جهاز تنظيم الاتصالات والبريد.

كما أن هناك نقصا وضعفا في منظومة مكافحة الفساد في المؤسسات، إضافة إلى غياب المحكمة الدستورية ومفوضية مكافحة الفساد

عناصرها وغيابها عند أغلب أفراد المجتمع السوداني. ولذلك ظلت البلاد ومنذ سنوات مصنفة في مؤشر مدركات الفساد ضمن قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، من جملة حوالي 180 دولة.

وترجع بعض الأبحاث ذلك إلى ارتفاع مستوى الأمية، وضعف التعليم، وتزايد الفقر وانعدام الكثير من أساسيات الخدمات الواجب تقديمها للمواطنين في الحياة مثل الخدمات الطبية والصحية، مما أفضى عند الكثيرين من أفراد المجتمع، خاصة في القرى، إلى ضعف الإدراك للتحديث عن الحقوق لانعدامها، وعن الواجبات لانهم لا يمتلكون أدواتها.

ورصدت منظمة الشفافية السودانية عدة أسباب قالت إنها أدت إلى تدني موقع السودان في مؤشر الشفافية الدولية المعروف بـ"مدركات الفساد"، وأكدت أن المطلوب من السودان حتى يرتقي في مؤشر مكافحة الفساد الالتزام باستمرار مكافحته، والامتثال الصارم لسيادة حكم القانون والترويج المفتوح للشفافية المؤسسية.

منذ أن دخل السودان عهدا جديدا، بعد تحقيق العديد من الخطوات الملموسة في طريق الانفتاح على محيطه الإقليمي والدولي في أعقاب سنوات حكم البشير التي أرهقتة نظرا انعدام الشفافية والحوكمة والعبث بثروات الشعب في ظل نظام سيطر على مفاصل الدولة، والحكومة الانتقالية تواجه مرحلة أكثر صعوبة لاستعادة هيبة الدولة من الفاسدين، وبالتالي وضع قدم على طريق بناء دولة حديثة تتسع لجميع المكونات السياسية والاجتماعية.

الخرطوم - لم يحظ السودان منذ الاستقلال بفترة حكم مدني قائم على مبادئ المواطنة، فقد تنقل بين أنظمة عسكرية شمولية لفترات طويلة، وأخرى حزبية قائمة على الطائفية والعقائدية لفترات قصيرة، ولذلك غابت فرص ترسيخ أجهزة الدولة المدنية ودولة القانون.

وكان انعدام مبادئ الحوكمة ومفاهيمها جليا في كافة مؤسسات الدولة، وقد تجلى في أدبيات التنمية والمؤسسات الإدارية والحياة الاجتماعية بمفهومها العام الذي يشمل الممارسات التي تضمن تحقيق ودعم وتعزيز الرقابة للسودانيين، وتتيح إمكانية توسيع خيارات تحقيق مستوى معيشي أفضل على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

ولدى البعض من المراقبين قناعة بأن لجنة إزالة التمكين تلقت دفعة قوية للاستمرار في عملها من خلال الدعم السياسي الذي تلقتة عبر التصريحات المتواترة لرئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، أو على المستوى الشعبي المرحب بها، ما يفتح الباب أمام الإعلان عن وقائع فساد جرى التريث في الإفصاح عنها، خوفاً من حدوث هجوم جديد على عمل اللجنة.

## عوامل اجتماعية وسياسية متشابكة تعرقل جهود السلطة في إتمام مسار تأسيس دولة قائمة على الشفافية والديمقراطية

ولكن مع الانفراجة التي تحققت للبلاد بعد إبرام اتفاق السلام بين القوى السياسية في أعقاب الإطاحة بنظام عمر البشير، وشطب اسم السودان من القائمة الأميركية للإرهاب، بدأت تتضح ملامح استعادة هيبة الدولة، والتي تواجه فعليا مرحلة حاسمة هذا العام للقضاء على الفساد وبالتالي الدخول في مرحلة إنعاش الاقتصاد المهمل وتحقيق مبادئ الديمقراطية المنشودة.

## تحديات كثيرة

بلغ الفساد في السودان مستويات مخيفة في عهد نظام عمر حسن البشير منذ وصوله إلى السلطة جراء الأزمة المركبة التي وجد نفسه عالقا فيها، ومن مسبباتها استئثار طواهر الفساد والمحسوبية، وربما وصل الأمر إلى غسل الأموال. ومع وصول السلطة الانتقالية إلى الحكم بعد إسقاط نظام البشير، وضع المسؤولون على عاتقهم إصلاح المؤسسات المحكبة بالأساليب

## مبادرات الحد من انتشار الأسلحة النووية.. حذر مع وقف التنفيذ

## مهام مؤتمّر نزع السلاح

- وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي
- منع الحرب النووية بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة
- منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي
- اتخاذ ترتيبات دولية لتأمين الدول غير الحائزة على أسلحة نووية
- تقليص الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من الأسلحة الإشعاعية
- تنفيذ البرامج الشامل لنزع السلاح
- الشفافية في مسألة التسلح

يقضي على الحكومات بمنع الجهات الفاعلة من غير الدول أو الإرهابيين من حيازة وانتشار واستخدام أسلحة نووية وبيولوجية و كيميائية.

انتهاء اتفاق خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية في الخامس من فبراير المقبل، ولا يزال الاتفاق على التمدد معلقا، فضلا عن ذلك، يتم تحديث ترسانات الأسلحة النووية الحالية وهناك خطر متزايد من ظهور قوى نووية جديدة. وأصبحت اتفاقية حظر الأسلحة النووية الإيرانية على حافة الهاوية منذ انسحاب الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب. وفي حالة تمكن إيران من تصنيع قنبلة ذرية، فقد يؤدي ذلك إلى سباق تسلح نووي في المنطقة.

ولذلك، ظهرت دعوات تقودها ألمانيا بضرورة تغيير هذه السياسة وأنه يتعين إيجاد طريق إلى مسار الرقابة على التسلح النووي ونزع السلاح بشكل فعال ولهذا الغرض، تم تأسيس ما يسمى بمبادرة ستوكهولم في العام الماضي. ويشهد الخبراء العسكريون على أهمية الحوار عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية العالمية، لأن خطر الحرب النووية لا يزال قائما. في ظل وجود حوالي 15 ألف سلاح نووي حاليا مخزن في تسع دول، مع وجود المخاطر في حالة تهاوب قسوى وقدرة على الانطلاق في غضون دقائق.

وطيلة سنوات، فشلت الجهود الدولية للحد من خطر انتشار الأسلحة النووية في العالم، مع اقتراب الذكرى السنوية 17 لقرار مجلس الأمن رقم 1540، والذي

صياغة معاهدة توافقية ملزمة قانونا تسترشد بالشمولية والمساءلة.

وعقب نهاية الحرب الباردة، انخفض عدد الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم بشكل كبير في البداية، لكن التهديد النووي يتزايد الآن مرة أخرى، ففي العام الماضي، انهارت معاهدة حظر الصواريخ النووية متوسطة المدى الأرضية بين الولايات المتحدة وروسيا، كما أصبح مستقبل المعاهدة المركزية الثانية لنزع السلاح بين البلدين غير مؤكد، مع اقتراب



عالم خال من الأسلحة.. حلم بعيد المنال

بلادها لترأس المؤتمر، قالت قبل أسابيع إن منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هدف طويل الأمد طال انتظاره، بالنظر إلى تاريخ المنطقة الطويل في عدم الاستقرار والحرب والظلم والمعاناة الإنسانية.

وحثت سميما بحوث الدول المعنية إلى العمل بصورة جماعية وشاملة لتهيئة أفضل بيئة للتغلب على التحديات الإقليمية، بما في ذلك الإرهاب، بهدف

المساعي الجادة لتخليص العالم من خطر الأسلحة النووية.

وتوحد مبادرة ستوكهولم 16 دولة في جهودها للترويج لنزع السلاح النووي ويحظى هذا الموضوع بأهمية لأن معاهدة "نيو ستارت" بين الولايات المتحدة وروسيا للحد من استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية سينتهي سريانها في فبراير المقبل، دون متابعة. إلى جانب ذلك، تدخل معاهدة الأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة النووية حيز التنفيذ في 22 يناير الجاري، بالرغم من أن القوى النووية الكبرى وأعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو) أبدوا رفضهم لها حتى الآن، بحجة أن المعاهدات الحالية التي تحد من استخدام الأسلحة النووية كافية.

وقبل انطلاق المؤتمر في العاصمة عمان، أعرب وزير الخارجية الألماني هايكو ماس عن قلقه إزاء الانتكاسات المتعلقة بنزع السلاح النووي في السنوات الأخيرة. وقال "هذا الاتجاه في غاية الخطورة". لكنه أكد أن نزع السلاح وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هما من الاهتمامات الأساسية لألمانيا وسيظلان كذلك لأسباب ليس أقلها أن أمن أوروبا يعتمد عليها.

عمان - كثير من الجدل وقليل من النتائج الواقعية، هكذا توصف المؤتمرات الدولية المتعلقة بمتابعة تنفيذ استراتيجية حظر انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر مبادرة ستوكهولم حول نزع السلاح النووي، الذي استضافه الأردن الأربعاء برعاية من الأمم المتحدة ليس استثناء، إذ لا يتوقع أن تجسد مخرجاته على الأرض.

ورغم القلق المتزايد إزاء تكاثر الأسلحة النووية في مرحلة الحرب على الإرهاب تظهر مبادرات نزع الأسلحة النووية أنها مجرد منتديات للحديث عن الآثار الكارثية التي قد تنجر عنها إذا تم استخدامها، دون أن تتخذ تدابير فعالية بوقف انتشارها.

ولا تخفي الأمم المتحدة مخاوفها بشأن البرامج النووية تستمر في إشارة التوترات، ودعت إلى اعتماد أسس حقيقية حول استخدام الأسلحة الكيميائية بالنظر إلى وجود علامات على المنافسة النشيطة للأسلحة، بما في ذلك اقتناء واستخدام تقنيات الأسلحة الجديدة.

وفي ظل تعاضل التهديدات الناتجة عن استمرار وجود الأسلحة النووية والتي تجسد انتشارها وامتلاكها أو حتى التهديد باستخدامها خطرا يهدد العالم بأسره، لا تزال ازدواجية المعايير التي تنتهجها القوى الكبرى حاجزا يؤخر